أهمية السند في الحديث

M. Nawawi Hakim*

المستخلص

مما لا شك فيه ولا ريب، أن كل الأخبار الماضية لا تأتينا إلا عن طريق السند أو الإسناد. وخصيصة الإسناد انفردت وتميزت بها هذه الأمة، ولهذا يقال: "الأمة الإسلامية هي أمة الإسناد". فالإسلام دين متين، لا يعرف الفوضى في تشريعاته، له كيانه الوثيقة، وله أصوله ومبادؤه العامة الثابتة، تكون بضوابط وروابط شرعية. ومن هذه الروابط والضوابط الإهتمام بالرواية المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولا توجد أمة من الأمم عندها من الأسانيد المتصلة ما عند هذه الأمة الإسلامية.

فهذا البحث البسيط سيدور حول هذا الكنز الثمين من كنوز هذه الأمة الإسلامية والشريعة الغرّاء، وأهميته في التعامل مع حديث رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم, ألا وهو السند والإسناد. وقبل أن نتطرق إليه مفصّلاً، حريّ بنا أن نتعرّف على منزلة الحديث أو السنة في الإسلام بشيء من الإيجاز.

الكلمات المفتاحية: *الحديث، السند*

* Dosen Tetap STAI Nurul Hakim Kediri Lombok Barat

مكانة السنة في الإسلام

إن من المتفق عليه لدى كافة المسلمين أن السنة النبوية هي المرجع الثاني في التشريع الإسلامي, سواء كانت في العقيدة أو العبادة أو غيرها. واتفق العلماء على أنه لا تجوز مخالفة السنة النبوية الصحيحة لرأي أحد أو قياس, ولهذا اشتهرت عند الأصوليين مقولتهم "إذا ورد الأثر بطل النظر" وقول بعضهم "لا اجتهاد في مورد النص". كما صحّ عن بعض الأئمة الأربعة قولهم "إذا صحّ الحديث فهو مذهبي".

لما بعث الله نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق, جعل القرآن الكريم مهيمنًا على كلّ كتاب, وجعل إيضاح هذا الكتاب من مهمّة النبي صلى الله عليه وسلم, كما قال تعالى: "وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزّل إليهم ولعلهم يتفكرون". فصارت السنة بمنزلة البيان. وهذا البيان يحتوي نوعين اثنين:

الأول: بيان اللفظ ونظمه, وهو تبليغ القرآن الكريم وعدم كتمانه, وأداؤه إلى الأمة كما أنزله الله تبارك وتعالى على قلبه صلى الله عليه وسلم. وهو المراد بقوله تعالى: "يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربك" (المائدة: 67). يؤكّد هذا قول عائشة رضي الله عنها حينما قالت: "ومن حدّثكم أن محمّدًا كتم شيئًا أُمر بتبليغه فقد أعظم على الله الفرية, ثمّ تلت الآية المذكورة" (أخرجه الشيخان).

الآخر: بيان معنى اللفظ أو الجملة أو الآية الذي تحتاج الأمة إلى بيانه. وأكثر ما يكون ذلك في الآيات المجملة أو العامة أو المطلقة, فتأتي السنة فتوضّح المجمل وتخصّص العامّ وتقيّد المطلق. وذلك يكون بقوله صلى الله عليه وسلم كما يكون بفعله وإقراره.[1]

[1]محمد ناصر الدين الألباني, منزلة السنة في الإسلام, ص4, المكتبة الشاملة, الإصدار الثاني.

من أجل هذا اعتنى الصحابة بها غاية الاعتناء, وذلك بضبط كل ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم بأقسامه المعروفة التي قسمها العلماء فيما بعد قولاً وفعلاً وتقريرًا ووصفًا. وما أحسن ما قاله محمد أبو شهبة في هذا, حيث يقول: "ولمكانة السنة من الدين, ومنزلتها من القرآن الكريم عني الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة, وحرصوا عليها حرصهم على القرآن, فحفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها. وعرفوا مغازيها ومراميها بسليقتهم وفطرتهم العربية..إلى أن قال: وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحي والسنن من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يتناوبون في هذا السماع".[2]

تاريخ السند

مما سبق من العرض السريع نعلم يقينًا أن بداية السند أو الإسناد تكون منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم,ثم جاء من بعدهم جيل التابعين وسلكوا مسلكهم في الاهتمام بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحفظ والرعاية, ونقلوها إلى الجيل الذي يليهم وهم تابعوا التابعين وصنعوا بما صنعه الأولون, وهكذا إلى أن وصلت إلينا أحاديث رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم محفوظة ومدّونة في كتب المسانيد والجوامع والصحاح والسنن كما تلقّاها الصحابة رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[2] محمد أبو شهبة, دفاع عن السنة, ص18, ط1, بيروت: دار الجيل، 1991. وراجع أيضًا ما كتبه السباعي في كيفية تلقي الصحابة السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. مصطفى السباعي. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي, ص74, ط4, بيروت: مؤسسة الرسالة.

وليُعلم أن السند في عهد الرسول كان مقصورًا –في الغالب- على الصحابي مع تركهم في بعض الأحيان ذكر السند, لا عن جهل بالواسطة وعدم معرفة ممّن أخذوا أو عمّن تحمّلوا, وإنما كان ذلك لثقة بعضهم ببعض وبُعدهم عن مظان الكذب ديانة وطبعًا.[3] وكذلك في عهد الصحابة رضي الله عنهم, وعلى رأسهم الصدّيق أبو بكر رضي الله عنه, وهو أول من التزم به. فكان لا يقبل من صحابيّ حديثًا يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يشهد معه آخر. ونهج منهجه وسار على طريقه في التثبت الصحابي الجليل عمر بن الخطاب عند قبول الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولما تولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخلافة, نهج منهج الخليفتين الراشدين قبله وسلك مسلكهما. وستأتي الأمثلة على ذلك كله في موضعها.

وفي عصر التابعين كثرت الفتن واحتدم الجدال واشتدّ بين شتى فرق المسلمين الموجودة في كل نواحي الحياة دينية كانت أو سياسية واجتماعية. ففي وسط هذه الظاهرة المؤسفة تنبّه بعض الجهابذة من العلماء الربّانيّين إلى الأثر الخطير الذي ستواجهه الأمة الإسلامية في مستقبلهم, وخاصّة نحو التراث الأصيل الذي هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي, ألا وهو الحديث النبوي. فقاموا بالاهتمام به وبذلوا أقصى جهودهم في سبيل ذلك حفظًا للشريعة الغرّاء وحصنًا لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحريفات المبتدعة, وحقنًا لدماء المسلمين الذين يكادون يقتتلون لنصرة فرقة ينتمون إليها, وخاصّة بعد مقتل الصحابي الجليل عثمان بن عفّان رضي الله عنه. فكان هذا الاهتمام من هؤلاء الأفذاذ من العلماء يتمثّل بالسؤال عن السند في كل خبر أو رواية وصلت إليهم حتى تبيّنوا أن ما أُخبروا به ثابت وصحيح. وسلك العلماء من بعدهم

[3] محمد بهاء الدين, المستشرقون والحديث النبوي, ص86-87, ط1, الأردن: دار التفائس، 1999.

نفس المسلك إلى أن وصلت إلينا أحاديث رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم كما هي معروفة لدينا اليوم.

منزلة السنة من القرآن الكريم

إن الاهتمام البالغ نحو السند من الصحابة والتابعين وتابعيهم والعلماء من بعدهم ليس إلاّ للحفاظ على الأحاديث من الضياع والنقصان, ومن الإضافات والزيادات مما ليس بحديث, وذلك مصداقًا لقوله تعالى "إنا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون". يقول ابن جزم في هذه الآية: "والذكر اسم واقع على كلّ ما أنزل الله على نبيّه من قرآن أو سنّة, وحي يبيَّن بها القرآن".[4]

يؤيد هذا قول الله تعالى في أمره للنبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول: "إن أتبع إلاّ ما يوحى إليّ" (الأنعام: 50). وقوله عليه الصلاة والسلام: "ألا إنّي أوتيت الكتاب ومثله معه".[5] قال ابن القيم في معنى هذا الحديث: "إن كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ممّا أنزل الله, وهو ذكر من الله أنزله على رسوله". وفي هذا إشارة إلى منزلة السنة ومكانتها العالية. وفي معرض حديثه عن الحفظ الإلهي للسنة النبوية, يقول: "وقد تكفّل الله سبحانه بحفظه –يعني الذكر-, فلو جاز على حكمه – يعني النبي صلى الله عليه وسلم- الكذب والغلط والسهو من الرواة, ولم يقم دليل على غلطه وسهو ناقله, لسقط حكم ضمان الله وكفالته لحفظه, وهذا من أعظم الباطل".[6] من أجل ذلك لما سئل عبد الله بن المبارك عن

---

[4] جمال بن محمد السيد, ابن القيم وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها, ج1, ص326, السعودية: وزارة التعليم العالي، 2004.

[5] انظر تكملة الحديث في: محمد ناصر الدين الألباني, صحيح الجامع الصغير, ج1, رقم 2643, بيروت-دمشق: المكتب الإسلامي، 1988.

[6] انظر: جمال بن محمد السيد, ص326-327.

الأحاديث المصنوعة والموضوعة؟ أجاب قائلا: يعيش لها الجهابذة, ثم تلا "إنا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون".[7]

من هنا نعلم يقينًا أن القرآن الكريم والسنة النبوية في الإسلام بمنزلة جناحين للطير لايستغني أحدهما عن الآخر. وعليه تكفّل الله بحفظ القرآن, يستلزم تكفّله بحفظ الحديث أيضًا لكونه مبيّنًا ومفسّرًا ومؤكّدًا لما في القرآن الكريم. وذلك بحفظ الصحابة رضي الله عنهم إياها عن ظهر قلب. وسيأتي بعض الأمثلة على ذلك كله في موضعها. ولنتعرّف على معنى السند لغة واصطلاحا.

تعريف السند لغة واصطلاحا

من معاني السند في اللغة –كما قاله صاحب الصحاح-: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح. وفلان سند أي معتمد.[8] ويقول ابن منظور في اللسان: السند ماارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي.[9]

وفي اصطلاح المحدثين: هو الطريق الموصل للمتن. وبعبارة أوضح: هم رواة الحديث الذين رووا لفظ الحديث.[10] وقال ابن جماعة: هو الإخبار عن طريق المتن. وهو مأخوذ من السند, وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل. وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله.[11] ويقول الطّيبي: السند إخبار عن طريق المتن, من قولهم فلان سند أي معتمد. فسمّي سندًا

[7] المصدر السابق, ص329.
[8] الأزهري، الصحاح في اللغة, ج1, ص333, المكتبة الشاملة, الإصدار الثاني.
[9] ابن منظور، لسان العرب, ج3, ص2240, المكتبة الشاملة, ال'صدار الثاني.
[10] أبو شهبة. الوسيط في علوم الحديث, ص18, القاهرة: مكتبة دار الفكر العربي.
[11] محمد بن مطر الزهراني, علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع, ص15, الرياض: دار الهجرة، 1996.

لاعتماد الحفّاظ في صحة الحديث وضعفه عليه. والإسناد: رفع الحديث إلى قائله.[12]

وهنا تساؤل يطرح نفسه, كثيرًا ما نسمع لفظ السند ولفظ الإسناد. فهل بين هذين اللفظين تلازم؟ وهل هما شيئ واحد؟ وما الفرق بينهما؟

لا شكّ أن لفظ السند والإسناد متقاربان في معنى الاعتماد, إلا أنهما يختلفان في الاستعمال. فالسند يستعمل غالبًا في الأشخاص والرواة الذين نقلوا الأحاديث على سبيل التسلسل والاتصال. وأما الإسناد فيستخدم غالبًا في ذاك الصنع والفعل الذي قاموا به. وبعبارة أخرى: السند يرجع إلى الرواة, والإسناد يرجع إلى عمليّة نقل الرواية من هؤلآء الرواة. ولكن بعض العلماء لا يفرّقون بينهما.

الأدلة الشرعية على أهمية السند

هناك عدة آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة تدلّنا على أهمية السند, سواء كانت صريحة أو تلميحة. وسنذكر بعضًا منها في هذا المقام مع تعليقات بعض علمائنا عليها اطمئنانًا للقلوب:

من القرآن الكريم: قول الله تعالى في سورة الحجرات: 6: (يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين). قال الإمام ابن كثير في هذه الآية: "يأمر تعالى بالتثبت في خبر الفاسق ليحتاط له, لئلاّ يحكم بقوله فيكون -في نفس الأمر- كاذبًا مخطئًا, فيكون الحاكم بقوله قد اقتفى وراءه, وقد نهى الله عن اتباع سبيل المفسدين. ومن ها هنا امتنع طوائف من العلماء من قبول رواية مجهول الحال لاحتمال فسقه في نفس الأمر, وقبلها آخرون لأنا إنما أمرنا

[12] المصدر السابق, ص16.

بالتثبت عند خبر الفاسق, وهذا ليس بمحقق الفسق لأنه مجهول الحال.[13] ويقول الشوكاني: قرأ الجمهور "فتبيّنوا" من التبيّن. وقرأ حمزة والكسائي "فتثبّتوا" من التثبّت. والمراد من التبيّن: التعرّف والتفحّص, ومن التثبّت: الأناة وعدم العجلة والتبصر في الأمر الواقع والخبر الوارد حتى يتضح ويظهر.[14]

وجاء في مقدمة الإمام مسلم لكتاب "الجامع الصحيح": (باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذّابين والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم). ومما قاله في هذا الباب: "واعلم وفّقك الله تعالى أنّ الواجب على كلّ أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتّهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحّة مخارجه والستارة في ناقليه, وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التّهم والمعاندين من أهل البدع. والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه, قول الله جلّ ذكره: (يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) (الحجرات: 6). وقال جلّ ثناؤه: (ممن ترضون من الشهداء). (البقرة: 282). فدلّ بما ذكرنا من بعض هذه الآي أنّ خبر الفاسق ساقط غير مقبول وأن شهادة غير العدل مردودة.

والدليل من السنة. فقد صحّ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تسمعون ويُسمع منكم ويُسمع ممن يَسمع منكم".[15] وبوّب الإمام مسلم في مقدّمة صحيحه بابًا خاصًا سمّاه: (باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمّلها). ومن

---

[13] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم, ج7, ص370, المكتبة الشاملة, الإصدار الثاني.

[14] الشوكاني، فتح القدير, ج7, ص10, الكتبة الشاملة, الإصدار الثاني.

[15] الألباني. محمد ناصر الدين, السلسلة الصحيحة, ج4, رقم 1784, الرياض: مكتبة المعارف، 1995.

ضمن الروايات التي أوردها في هذا الباب ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه أبو هريرة رضي الله عنه: "يكون في آخر الزمان دجّالون كذّابون, يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم, فإيّاكم وإيّاهم, لايضلّونكم ولا يفتنونكم".[16] ويقول أبو حاتم: في قوله صلى الله عليه وسلم "فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا فعليكم بسنتي", دليل صحيح على أنه صلى الله عليه وسلم أمر أمته بمعرفة الضعفاء منهم من الثقات, لأنه لا يتهيّأ لزوم السنة مع ما خلطها من الكذب و الأباطيل إلا بمعرفة الضعفاء من الثقات. وقد علم النبي صلى الله عليه وسلم بما يكون من ذلك في أمته إذ قال "من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النار".[17]

على هذا كلّه بوّب الإمام مسلم بابًا قال فيه: (باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرّمة بل من الذبّ عن الشريعة المكرّمة). وذكر فيه أقوالاً عديدة من علماء التابعين وتابعيهم. من هنا نعلم مدى اهتمام العلماء –خاصة- المحدثين منهم بالسند والإسناد وما يتعلّق بهما, وستأتي بعض أقوالهم في هذه المسألة مفصّلة في الباب الآتي.

أقوال العلماء في أهمية السند والإسناد

كما قدّمنا أن اعتناء العلماء واهتمامهم بالسند والإسناد لا يترك مجالاً للشك ولا الريب. وهذا ظاهر في غاية الظهور في كتبهم, خاصة كتب المحدّثين. فكتب المحدّثين المهتمّين بأحوال الرجال طافحة جمّة بذكر

[16] مسلم, مقدمة صحيح مسلم, ج1, ص17, القاهرة: دار الحديث، 2000.
[17] انظر: ابن حبان الستي, الجروحين, ج1, ص18-19, تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي, دار الصيمعي، 2000.

أسماء الرواة جرحًا وتعديلاً. وإليكم بعض أقوالهم في أهمية السند والإسناد:

قال ابن سيرين: "إن هذا العلم دين, فا انظروا عمّن تأخذون دينكم".[18] وقال سعد بن درهم: "لا يحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات. وقال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين, ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".[19] وقال أيضًا: "بيننا وبين القوم القوائم, يعني الإسناد.[20] وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن, إذا لم يكن معه سلاح فبأيّ شيئ يقاتل؟. وقال شعبة: "كلّ حديث ليس فيه حدثنا وحدّثنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام".[21] وقال القاضي عياض: "فاعلم أولا أن مدار الحديث على الإسناد, فيه تتبين صحته ويظهر اتصاله".[22]

علم الإسناد ميزة هذه الأمة

هذه الأمة الإسلامية لها ميزات وخصوصيات كثيرة جمّة لا تعدّ ولا تحصى, سواء كانت من الناحية التشريعية أو المبادئ العامة التي بنيت عليها التكاليف. فعلى سبيل المثال لا الحصر, من حيث المبادئ العامة نجد فيها: قلّة التكاليف, التدرّج في التشريع, وأنها تضمن الخير لجميع الناس, إلى غير ذلك من المميّزات اللاصقة بالشريعة الإسلامية التي يمكن الرجوع إليها في كتب الأصول. وهنا نودّ أن نلفت أنظارنا إلى الميزة

[18] وبنحوه قال زيد بن أسلم والضحاك بن مزاحم وغيرهما من العلماء. بل لقدروي عن ابن سيرين عبارة صريحة أنه كان يقول: "انقوا الله يا معشر الشباب, وانظروا ممّن تأخذون هذه الأحاديث, فإنها دينكم". راجع: المجروحين, ج1, ص27 وما بعدها.

[19] انظر: المجروحين, ج1, صفحة30.

[20] مسلم, ص21.

[21] المجروحين, ص31.

[22] انظر: ماهر ياسن فحل, علم علل الحديث وأثره في اختلاف الفقهاء, ط1, ص50, عمان: دار عمار، 2000.

الخاصّة من تلك المزايا, وهي السند والإسناد مع ذكر شهادات بعض علمائنا عليها:

قال أبو حاتم الرازي: "لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة". فقال له رجل: "يا أبا حاتم ربما رووا حديثًا لا أصل له ولا يصحّ". فقال: "علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم, فروايتهم ذلك للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميّزوا الآثار وحفظوها".[23]

ويقول ابن حزم الأندلسي: "نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتّصال, يخبر كلّ واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه, وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان, خصّ الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلّها, وأبقاه عندهم غضًّا جديدًا على قديم الدهور, يرحل في طلبه من لا يحصي عددهم إلا خالقهم إلى الآفاق البعيدة, ويواظب على تقييده من كان الناقل قريبًا منه, قد تولّى الله حفظه عليهم والحمد لله رب العالمين".[24]

وقال ابن تيمية: "وعلم الإسناد والرواية مما خصّ الله به أمة محمد صلى الله عليه وسلم, وجعله سلّمًا إلى الدراية. فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات, وهكذا المبتدعون من هذه الأمة من أهل الضلالات, وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنّة أهل الإسلام والسنة, يفرّقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم".[25]

---

[23] راجع: محمد بن مطر الزهراني, ص19.
[24] انظر: محمد بهاء الدين, ص125.
[25] راجع: محمد بن مطر الزهراني, ص21.

بداية الإهتمام بالسند

نقلت كثير من الكتب ان بداية ظهور الإسناد يرجع إلى مقولة قالها الإمام محمد بن سيرين, حيث قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد. فلمّا وقعت الفتنة, قالوا: سمّوا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم, وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".[26] وذلك كما قال –رحمه الله- لظهور عدّة فرق إسلامية تدّعي أنها على حقّ والأخرى على باطل, بل وصل الأمر إلى اضطراب في مجال السياسة التي في تلك العصور. والعلماء المؤرّخون اختلفوا في تعيين الفتنة التي قصدها ابن سيرين في مقولته السابقة.[27]

وكان الهدف من الاهتمام بالسند والإسناد هو التوصل إلى حقيقة أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم.[28] وذلك لأن الإسناد قائم على أساس أن الرسول والصحابة لم تكن لهم في البداية وثيقة مكتوبة معتمدة غير القرآن, وإن معرفة الأجيال التالية أقوالهم ونظم مجتمعهم لا تتمّ إلا عن طريق السماع.[29]

بداية استعمال الإسناد والأمثلة عليها من الصحابة رضي الله عنهم:

كما قلنا فيما سبق أن بداية استعمال الإسناد من حيث التطبيق كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم, وإن لم يكن الاعتناء به في ذاك الوقت مثل ما اعتنى به العلماء بعد جيل الصحابة من التابعين من كتابة وغيرها,

---

[26] انظر: مسلم, المقدمة, ص20.

[27] راجع: صالح أحمد العلي, دراسات في تطور الحركة الفكرية في صدر الإسلام, ص28-30, ط1, بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983. أيضًا انظر مناقشة الأعظمي لبعض آراء المستشرقين في هذه القضية: محمد مصطفى الأعظمي. دراسات في الحديث النبوي, ج1, ص394 وما بعدها.

[28] صالح أحمد العلي, ص30.

[29] الأعظمي, ص392.

أو كما عبرها بعض الباحثين بقولهم: "إن بعض الصحابة كانوا من يلزمون أنفسهم بذكر الإسناد في نقل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم, ومنهم من لا يلزمون أنفسهم على ذلك إلى أن ظهرت الفتنة وظهور البدع".[30] وها هي بعض الأدلة الجليّة تدلل على ذلك:

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الصحابي الجليل أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "وكان أول من احتاط في قبول الأخبار. فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذويب أن الجدّة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث, فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئًا, وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئًا, ثم سأل الناس, فقام المغيرة, فقال: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس, فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك, فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه, وقال: تختلفون فيها والناس بعدكم أشدّ اختلافًا فلا تحدّثوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئًا, فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله, فا استحلوا حلاله وحرموا حرامه".

ثم علّق الذهبي مقولة أبي بكر هذه بقوله: "فهذا المرسل يدلك على أن مراد الصديق التثبت في الإخبار والتحري لا سدّ باب الرواية. ألا تراه لما نزل به أمر الجدّة ولم يجده في الكتاب, كيف سأل عنه في السنة, فلما أخبره الثقة ما اكتفى حتى استظهر بثقة آخر, ولم يقل حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج".[31]

وفي ترجمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه, يقول الذهبي: "وهو الذي سنّ للمحدّثين التثبت في النقل, وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا

---

[30] انظر: علي نايف بقاعي, دراسة أسانيد الحديث الشريف, ص19, بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2001.

[31] الذهبي. تذكرة الحفاظ, ترجمة أبي بكر الصديق, المكتبة الشاملة, الإصدار الثاني.

ارتاب". وقال أيضًا: "روى الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سلّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرّات, فلم يؤذن له فرجع, فأرسل عمر في أثره فقال: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا سلّم أحدكم ثلاثًا فلم يجب فليرجع, قال: لتأتينّي على ذلك ببينة أو لأفعلنّ بك, فجاءنا أبو موسى ممتقعًا لونه ونحن جلوس, فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم كلنا سمعه, فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره".

قال الذهبي معلّقًا على هذه الرواية: "أحبّ عمر أن يتأكّد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر. ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد, وفي ذلك حضّ على تكثير طرق الحديث لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم, إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم, ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد".[32] وغيرها من الروايات المروية عن هؤلاء الكبار من الصحابة رضي الله عنهم.

فهذه الآثار المروية عن هؤلاء الأجلاّء من الصحابة الكبار وغيرهم تدلنا بجلاء ووضوح على اهتمامهم واعتنائهم بالتحري في النقل وقبول الرواية والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم, وإن كان المخبر من أقرب الأقربين إليهم. والسبب في ذلك, لأن الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست كرواية عمّن سواه من الناس, لأنه صاحب الشريعة وحاملها, وبالتالي الكذب عليه كالكذب على غيره من الناس, مصداقًا لقوله صلى الله عليه وسلم "من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النار".

[32] المصدر السابق, ترجمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ومع هذا, مما ينبغي التنبه إليه, فإن هذه الآثار لا تعني أن هؤلاء الصحابة يشترطون قبول الخبر أن يكون مرويًا عن اثنين فأكثر, كما ذهب إليه بعض العلماء والباحثين. وذلك لوجود بعض الأخبار المروية عنهم التي تشير إلى أنهم يقبلون الأخبار المروية عن الواحد ما دامت عن ثقة. وقد ذكر بعضًا منها الدكتور مصطفى السباعي في كتابه الماتع "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي".[33]

ونودّ أن ننبه ها هنا أيضًا, إلى أن اهتمام العلماء من المحدّثين لم يكن محدودًا على رواية الحديث بسنده فحسب, وإنما زادوا عليه بدراسة أحوال الرجال والرواة وصفاتهم كما سبقت الإشارة إليه. لأن مجرّد الاكتفاء بمعرفة السند من ناحية الاتصال والانقطاع لا يجعل المحدّثين مطمئنّين في قبول الرواية ونقلها. فعلى هذا كان من أهمّ النتائج في البحث عن دراسة الأسانيد –كما قال بعض الباحثين-, هو "أن المحدّثين وضعوا القواعد في الجرح والتعديل وأنهم صنّفوا كتبًا خاصة في تراجم الرجال".[34]

الخلاصة

مما استعرضنا, يمكن أن نلخص هذا البحث البسيط بما أشار إليه أحد الباحثين, بأن العناية بالإسناد تعبّر عن الصدق والأمانة والتواضع عند العلماء. لأنها تجعل الراوي يصرّح بمصدر أفكاره, فلا يدّعيها أو ينسبها لنفسه, وهي معيار لتقدير غير مباشر لمكانة العلماء الأقدمين وإبداعاتهم,

[33] انظر: مصطفى السباعي, ص85 وما بعدها.
[34] راجع: علي نايف بقاعي, ص22.

كما أنها ضرورية في الأزمنة التي كانت الوسيلة الكبرى لنقل المعرفة هي المحاضرات الشفهية والسماع.[35]

هذه من ناحية, ومن ناحية أخرى, فإن الاهتمام بالسند من خصائص هذه الأمة وإحدى مميّزاتها التي ينبغي أن تفتخر وتتباهى بها تجاه الأمم الأخرى. وإن علماءنا لم يكن اعتناؤهم بالإسناد والسند في نقل الأحاديث والروايات فحسب, بل إنهم مهتمّون بهما في شتى مجالات العلوم الإسلامية الأخرى, مثل الفقه والتفسير وغيرهما.

ومما سبق عرضه نعرف يقينًا قيمة الإسناد والسند وأهميتهما في التعامل مع الحديث النبوي الشريف الذي هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي, كما نعلم من خلاله صدق كلام بعض علمائنا السابق ذكره "الإسناد من الدين, ولو الإسناد لقال من شاء ما شاء", وقول بعضهم "غن هذا العلم دين, فانظروا عمن تأخذون دينكم".

[35] انظر: صالح أحمد العليّ, ص40-41.

المراجع

ابن حبان الستي, الجروحين, ج1, ص18-19, تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي, دار الصيمعي، 2000.

ابن كثير، تفسير القرآن العظيم, ج7, ص370, المكتبة الشاملة, الإصدار الثاني.

ابن منظور، لسان العرب, ج3, ص2240, المكتبة الشاملة, ال'صدار الثاني.

أبو شهبة. الوسيط في علوم الحديث, ص18, القاهرة: مكتبة دار الفكر العربي.

الأزهري، الصحاح في اللغة, ج1, ص333, المكتبة الشاملة, الإصدار الثاني.

جمال بن محمد السيد, ابن القيم وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها, ج1, ص326, السعودية: وزارة التعليم العالي، 2004.

الذهبي. تذكرة الحفاظ, ترجمة أبي بكر الصديق, المكتبة الشاملة, الإصدار الثاني.

الشوكاني، فتح القدير, ج7, ص10, الكتبة الشاملة, الإصدار الثاني.

صالح أحمد العلي, دراسات في تطور الحركة الفكرية في صدر الإسلام, ص28-30, ط1, بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983.

علي نايف بقاعي, دراسة أسانيد الحديث الشريف, ص19, بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2001.

ماهر ياسن فحل, علم علل الحديث وأثره في اختلاف الفقهاء, ط1, ص50, عمان: دار عمار، 2000.

محمد أبو شهبة, دفاع عن السنة, ص18, ط1, بيروت: دار الجيل، 1991.

محمد بن مطر الزهراني, علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع, ص15, الرياض: دار الهجرة، 1996.

محمد بهاء الدين, المستشرقون والحديث النبوي, ص86-87, ط1, الأردن: دار التفائس، 1999.

محمد مصطفى الأعظمي. دراسات في الحديث النبوي, ج1, ص394 وما بعدها.

محمد ناصر الدين الألباني, السلسلة الصحيحة, ج4, رقم 1784, الرياض: مكتبة المعارف، 1995.

محمد ناصر الدين الألباني, صحيح الجامع الصغير, ج1, رقم 2643, بيروت-دمشق: المكتب الإسلامي، 1988.

محمد ناصر الدين الألباني, منزلة السنة في الإسلام, ص4, المكتبة الشاملة, الإصدار الثاني.

مسلم, مقدمة صحيح مسلم, ج1, ص17, القاهرة: دار الحديث، 2000.

مصطفى السباعي. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي, ص74, ط4, بيروت: مؤسسة الرسالة.